الظواهر الموقعية عند ابن جني في ضوء فكرة التكامل المعرفي
- قراءة لسانية في كتاب "الخصائص" -

نادية زيد الخير[1]
جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر / الجزائر
nadiaarab2014@gmail.com

ابتسام بن خراف[2]
جامعة باتنة 1 - الحاج لخضر / الجزائر
ibtissem.7@gmail.com

تاريخ التسلم: 01/ 08/ 2019 تاريخ القبول: 13/ 10/ 2019

الملخص:

إن المتأمل في التراث اللغوي العربي يجد أن فكرة التكامل المعرفي هي السمة البارزة التي تطبعه، حيث يرتبط المستوى الصوتي بالصرفي وبالتركيبي ومن ثم بالدلالي؛ وهو ما يسهم في إنتاج ظواهر صوتية وأخرى فونولوجية فوق مقطعية من قبيل النبر والتنغيم.

وقد بحث ابن جني قضايا لغوية كثيرة في سياق ارتباط مستويات اللغة ككل وتعاضدها في تفسير وشرح تلك الظواهر الصوتية الصرفية ذات الأبعاد الدلالية؛ والتي يحكمها منهج التكامل المعرفي المُنْبني على الوصف والتحليل.

وتبدو فكرة التكامل المعرفي بارزة عند ابن جني من خلال تناوله القضايا الدلالية المعتمدة على ضربين من التغير: تغير الفونيمات المقطعية للبنية من خلال المقابلات الاستبدالية، وتغير يرتكز على الفونيمات فوق المقطعية التي تصاحب المنطوق والمصطلح عليها بالملامح التطريزية.

الكلمات المفاتيح : الظواهر الموقعية - التكامل المعرفي - ابن جني- قراءة لسانية.

Les Caractéristique Prosodiques d'Ibn Djinni sous l'idée de l'intégration congnitive - une lecture linguistique dans le livre d'Alkhassaes -

Résumé:

Le médiateur de l'héritage linguistique arabe estime que la notion d'intégration cognitive est la caractéristique la plus importante qui la caractérise. Le niveau phonologique est lié à la morphologie, à la syntaxe et donc à la sémantique, ce qui contribue à la production de traits phonétiques et phonologiques tels que le stress et l'intonation.

Ibn Djinni a abordé de nombreuses questions linguistiques dans le contexte de la corrélation des niveaux de langue dans leur ensemble et de leur synergie dans l'interprétation et l'explication de ces caractéristiques morphologiques phonétiques des dimensions sémantiques. Régie par la méthode d'intégration cognitive basée sur la description et l'analyse.

L'idée d'intégration cognitive est prédominante chez Ibn Djinni en abordant des questions sémantiques basées sur deux types de changement : le changement des phonèmes de la structure par des entretiens substitutifs, et un changement basé sur les phonèmes supra- segmentaux qui accompagnent l'opération communicationnelle et appelées Caractéristique prosodiques.

Mots clés: caractéristiques prosodiques - intégration cognitive - Ibn Djinni - lecture linguistique.

The Prosodic features of Ibn Djinni in view of the idea of cognitive integration - A Linguistic reading in the book of Alkhassaes -

Abstract:

The Arabic linguistic heritage mediator finds that the idea of cognitive integration is the most prominent feature that characterizes it. The phonological level is related to morphological, syntactic, and thus semantic, which contributes to the production of phonetical and phonological featurs such as stress and intonation.

Ibn dJinni discussed many linguistic issues in the context of the correlation of language levels as a whole and their synergy in the interpretation and explanation of these phonetic morphological feature of semantic dimensions; governed by the method of cognitive integration based on description and analysis.

The idea of cognitive integration is prominent in Ibn dJinni by addressing semantic issues based on two types of change : the change of the phonemes of the structure through substitutive interviews, and a change based on the supra- segmental phonemes that accompany the operative and termed prosodic features.

Keywords: prosodic features- cognitive integration- Ibn dJinni- linguistic reading..

مقدمة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه أحد الموضوعات العلمية الحديثة التي تعالج قضايا اللغة العربية من الجانب الفونولوجي، حيث يربط بين الدرس اللساني الحديث والتراث اللغوي العربي القديم. ويتناول البحث طائفة من الظواهر الموقعية (التطريزية) التي تحفل بها المصنفات العربية وفي مقدمتها كتاب "الخصائص" لابن جني، الذي يعد من أهم علماء القرن الرابع هجري الذي تفطن إلى هذه الملامح التطريزية ذات الطبيعة الفونولوجية، ولكن ما يعاب عليه أنه أهمل منهج بحثها وتتبعها؛ وفي المقابل لا نعدم وجود إشارات ذكية من لدنه عند تناول القضايا في إطار فكرة "التكامل المعرفي" المعروفة اليوم في البحث اللساني.

ومن هنا يجدر بنا الانطلاق من إشكالية يتمحور حولها بحثنا وهي: كيف تَمثل ابن جني فكرة التكامل المعرفي في معالجته الظواهر الموقعية في اللغة العربية؟

1. مفهوم التكامل المعرفي:

التكامل في الوضع اللغوي: مشتق من الجذر اللغوي (ك م ل)، وقد ورد اللفظ في معاجم اللغة بمعنى التمام والكمال والإجمال، يقول في ذلك ابن فارس (ت395ه): "الكاف والميم واللام أصل صحيح يدل على تمام الشيء. يقال: كَمَل الشيء وكَمُل فهو كاملٌ، أي تام. وأكملته أنا. قال الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾"(المائدة، 3) (ابن فارس، 1972م، مادة ك. م. ل) وقال أيضا: ﴿وَتَمتْ كَلِمَتُ رَبكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ (الأنعام، 115).

وقد جاء في لسان العرب لابن منظور اللفظ (كمل) بمدلولات كثيرة، نقتطع منها ما يخدمنا ويتوافق مع مقاصد بحثنا؛ ونذكر منها: "الكمال بمعنى التمام، وقيل: التمام الذي تُجزأ منه أجزاؤه، وفيه ثلاث لغات (فتحا وخفضا وضما) ...وأكملت الشيء أي أجملته وأتممته" (ابن منظور، دت، مادة ك.م.ل).

ومنه فكل معاني اللفظ تدور حول مفهوم التمام والإجمال وبلوغ الشيء درجة ما تجعله على هيئة متماسكة ومترابطة في بناء كلي.

ونجد أن ابن جني قد أومأ إلى المفهوم نفسه حينما قال: "(ك م ل) من ذلك كمَل الشيء وكَمُلَ وكَمِلَ فهو كامل وكميل. وعليه بقية تصرفه. والتقاؤهما أن الشيء إذا تم وكمل كان حينئذ أقوى وأشد منه إذا كان ناقصا غير كامل" (ابن جني، 1952م، ص15).

والتكامل من هذا المنطلق "يقتضي وجود مجموعة من العناصر، وهذه الأخيرة تمثل أجزاء، وهذه الأجزاء يتخللها النقص إذا نُظر إليها منفردة. وتعويض النقص يقتضي الاجتماع بالأجزاء الأخرى" (قاسمي، 2018م، ص146- 147).

فالتكامل بهذا المعنى يكون عبارة عن اجتماع واتصال الأجزاء المنفصلة لتحقيق كل متعاضد ومتكاتف في صورة جاهزة لتحقيق وظيفة كلية، أي أن تتخذ الأجزاء المتشتتة والمتفرقة شكلا واحدا يجمعها (وان وآخرون، 2015م، ص60).

"وتوحي كلمة التكامل إلى أن جزء الشيء، أو الأجزاء المتعددة للشيء الواحد قد اتحدت وتوحدت واندمجت واختلطت، وأخذت شكلا واحدا؛ ولهذا فقد اكتمل وتم" (وان وآخرون، 2015م، ص56).

وإذا سحبنا المفهوم على العلوم اللسانية أو بالأحرى المستويات اللغوية الثلاث (صوت وصرف ودلالة)، نجد أن الأصوات وهي عبارة عن أجزاء تتألف مع بعضها البعض مشكلة بذلك بنية لغوية على مثال ما (الصيغة) تتركب مع غيرها من البنى في سياق معين خدمة لغرض معين (تقديم دلالة معينة).

فالتكامل بين العلوم اللسانية الثلاث (علم الصوتيات وعلم الصرف وعلم التراكيب وعلم الدلالة) يتطلب "حركة تركيب وتنسيق مجموعة من العناصر، بمثابة أجزاء، يتخللها النقص إذا نظر إليها منفردة، وتعويض النقص يقتضي الاتصال بالأجزاء الأخرى، وهذا الاتصال يتخلله آليات وضوابط" (قاسمي، 2018م، ص150- 151).

ذلك أن علم الأصوات لا يستقل بذاته، فهو يعتمد على آلية التأليف للوصول إلى بنى لغوية وفق قوالب وأشكال صرفية تنتظم هي الأخرى في تراكيب لغوية لتؤدي دلالات مختلفة بحسب المقام.

2. علاقة المستوى الصوتي بالمستوى الدلالي عند ابن جني:

إن البحث في مسألة التكامل المعرفي بين المستويات اللغوية يقتضي ضرورة استكناه واستشفاف العلاقة القائمة بين المستويات السابقة الذكر.

وإيمانا منا بفكرة أن علم الأصوات اللغوية هو الحجر الأساس لأي دراسة لغوية (السعران، دت، ص123)، ما دام الكلام أولا، وقبل كل شيء، سلسلة من الأصوات التي تتألف منها المقاطع التي تشكل بدورها كلمات خاضعة لأبنية وصيغ صرفية؛ لتنتظم تلك الكلمات (البنى) في تراكيب لغوية يتحدد من خلالها المقصد والمعنى الذي يتوخاه مستعمل اللغة.

فمن "المحال إذن دراسة بنية الكلمة دون التحقق الصوتي للعناصر المكونة للكلمات؛ كما أن دراسة «نَظم» الكلام قاصرة ما لم يراع فيها دراسة الصور التنغيمية مثلا. والدراسة الدلالية، أي دراسة المعنى، لا يمكن أن تثمر ما لم ترتكز على دراسة الصور الصوتية والتنغيمية" (السعران، دت، ص123)؛ إذ إن غاية وقمة الدراسات الصوتية والمورفولوجية والتركيبية والمعجمية هو علم الدلالة (السعران، دت، ص161).

ويمكن أن نمثل هذا التعاضد والتكامل بين العلوم اللغوية بالهرم الواحد قاعدته الأصوات وقمتُه المعنى، ككتلة وككل متناسق مكتمل، إذ لا يمكن تصور شكل هرم دون وجود قاعدة له أو أحد أجزائه الوسطى المشكلة له أو دون وجود قمة له وبالتالي "فاللغة في نظامها تعمل وفق قانون الارتداد، أي التراجع والتقدم (لتبني صيغها وتثبت تراكيبها). فالتراجع قوامه الوقوف على البنيات المؤسسة للبناء النحوي. والتقدم بحث عن الأهداف الوظيفية التي تسعى اللغة إلى تحقيقها" (مزوز، 2015م، ص138).

ولقد أسهم ابن جني إسهاما جليلا في تبيان الصلة بين الصوت والمعنى في مواضع كثيرة من مؤلفه "الخصائص"، فنراه إذ يفرق بين القول والكلام ينطلق من تقلب أصواتهما، وتغير أحوال تصاريفهما واشتقاقهما، ومن ثم يوحد بين تلك البنى أو مشتقات التقليبات من خلال معنى عام يجمعها، فمثلا في (القول) أورد ست صيغ هي [ق و ل، ق ل و، و ق ل، و ل ق، ل ق و، ل و ق] فهذه التراكيب وإن

تقدمت بعض حروفها عن بعض أو تأخرت عنها، فمعناها ثابت وهو للخفة والحركة وجميعها مستعمل. وكذلك الأمر بالنسبة لتقاليب (الكلام) وهي [ك ل م، ك م ل، ل ك م، م ك ل، م ل ك] المستعملات و [ل م ك] المهملة، وكلها دالة على القوة والشدة (ابن جني، 1952م، ص13). وهو ضرب من الاشتقاق الكبير عنده. يقول: "إن معنى «ق و ل» أين وجدت، وكيف وقعت، من تقدم بعض حروفها على بعض، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة" (ابن جني، 1952م، ص5). والأمر سيان بالنسبة لـ (ك ل م) "ذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة" (ابن جني، 1952م، ص13).

3. مستويات التحليل اللساني:

إن المقصود بالتحليل اللساني هو تفكيك الظاهرة اللغوية إلى عناصرها الأولية التي تتشكل منها، حيث يُفضي هذا التحليل من الناحية الإجرائية إلى تقسيم وتفكيك الكل المركب إلى أجزاء صغيرة قصد استكناه حقيقتها وقوانينها، ثم إعادة تركيبها في شكل كل متكامل لتحقيق المقصدية من الخطاب (بلوغ غاية الخطاب منها).

واللغة هي مجموعة من الأنظمة المتكاملة التي يخدم بعضها بعضا، فالصوت يقدم معطياته خدمة للصرف الذي يقوم بدوره مبانيه للنحو، باعتباره شبكة وبنية من العلاقات السياقية المجردة التي تعبر عنها مباني نظامي الصوت والصرف ليثمر بذلك تركيبا صحيح الدلالة، يوظفه المتكلم في إطار سياق اجتماعي معين (مقام) لتعبير وتبليغ مقاصد معينة من ذلك الخطاب أثناء الاستعمال الفعلي للغة.

ويعتبر المستوى الصوتي أهم المستويات اللسانية، كونه "يمثل حد التحليل اللغوي ونهايته، وأصغر قطعة في النظام اللغوي" (دبة، 2001م، ص162)، هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية الإجرائية العملية فإنه يجري على "مستوى الحروف من خلال العلاقات الاستبدالية الممكنة بين الفونيمات" (دبة، 2001م، ص162)، داخل السلسلة الصوتية الكلامية للمنطوق والتي تخضع لمبادئ وظيفية كالمجاورة، والتبديل والتعويض وما ينتج عنها من ظواهر لغوية تسهم في تماسك التركيب اللغوي دلاليا.

ولا شك أن ابن جني في معالجته الصلة بين الصيغة الصرفية للكلمة وما ينتج عنها من معان من خلال تغيير فونيم بفونيم آخر، ومنه يتضح الدور الفعال الذي تلعبه الفونيمات في تحديد دلالات الكلمات داخل السياق.

4. التبدلات الصوتية وقيمها الدلالية عند ابن جني:

1.4. باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني:

يُعد هذا الباب أبرز الظواهر اللغوية التي ناقشها ابن جني في خصائصه، مشيرا إلى أن مرد التقارب بين المعاني يعزى إلى التقارب بين الألفاظ. وقد فسر هذا التقارب تفسيرا أصواتيا (phonetically)، من ناحية اقتراب مخارج أصوات اللفظ من مخارج أصوات اللفظ الآخر.

يقول في هذا الصدد: "هذا غور من العربية لا يُنتصف منه ولا يكاد يحاط به. وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غفلا مستهوا عنه" (ابن جني، 1952م، ص145).

وقد جعل ذلك على أنواع مختلفة منها:

"اقتراب الأصلين الثلاثيين، كضياطٍ وضَيْطار، ولُوقةٍ وألُوقةٍ، ورخْو ورِخْوَد، ويَنْجُوج وأَلَنْجُوج" (ابن جني، 1952م، ص145). وهذه ألفاظ متداخلة الأصول من الثلاثية والرباعية والخماسية، فمن ذلك ورود الثلاثي على أصلين متقاربين والمعنى فيهما واحد لكنهما متداخلين متراكبين، كما جاء في رِخْو ورِخْوَد. ويمكن تفسير ذلك على النحو الآتي (ابن جني، 1952م، ص44- 45):

جدول (1):

	رِخْو فِعْل	رِخْوَد فِعْوَل
أصل الاشتقاق	ر خ و ف ع ل	ر خ د ف ع ل
التصغير	رُخَيْو فُعَيْل	رُخَيْوِدْد رُخَيْوِد فُعَيْوِلْل فُعَيْوِل= رُخَيْد فُعَيْل
المعنى	وتعني اللين، والرخو الضعيف	وتدل على اللين. الرخود المتثني، والتثني راجع إلى معنى الضعف.

وهكذا فلما وقع اللفظان متقاربان من الناحية الصوتية والدلالية تقاربا شديدا حتى يوهم الناظر أنهما من أصل واحد، جاء علم الصرف ليفصل بينهما فصلا حاسما من خلال ردهما إلى الميزان الصرفي وعرضهما على ضوابطه ليتبين بذلك أنهما متداخلان في أصل الاشتقاق وليس من أصل واحد كما قد يُخيل للناظر. وبهذا يتضح إلى أي مدى يعتمد على علم الصرف ويحتكم إلى أبوابه في الفصل بين التشابه والالتباس اللفظي.

ويتوسع ابن جني في معالجة وتحليل دلالات الألفاظ بناء على معطيات صوتية، من ذلك ما ورد في قوله تعالى: "﴿أَلَمْ تَرَ أَنا أَرْسَلْنَا الشيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤُزهُمْ أَزا﴾ (مريم، 83). بمعنى تزعجهم وتقلقهم. فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء؛ فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز" (ابن جني، 1952م، ص146).

والأز بمعنى الاستفزاز، والتهيج، وشدة الإزعاج، وشدة الصوت وحدته؛ ومنه أَز المرجل أزا وأزيزا، أي: غلا واشتد غليانه حتى سمع له صوت (الدرويش، 1999م، ص64).

ومن خلال رؤيته هذه نستشف أنه اعتمد على أساس أصواتي في تحديد المعنى كون الهاء والهمزة ينتميان إلى حيز واحد (مخرج)، ولكن الحمولة الدلالية التي اختصت بها كلمة الأز أقوى وأشد في النفس من الهز، ويعزى ذلك إلى أن الهمزة تحمل سمة الجهر(الانفجار) بينما الهاء صوت مهموس.

ولم يقف ابن جني عند هذا الحد بل تجاوزه إلى عرض شواهد كثيرة يبين فيها مدى تبادل الأصوات في الكلمات ولكن مع ذلك يبقى هناك مضارعة في المعنى، ويستدل لذلك باستعمال التركيب "(ج ب ل) و(ج ب ن) و(ج ب ر) لتقاربها في موضع واحد، وهو الالتئام والتماسك. منه الجبل لشدته وقوته، وجبن إذا استمسك وتوقف وتجمع، ومنه جبرت العظم ونحوه أي قويته" (ابن جني، 1952م، ص149).

فالمقابلات الصوتية التي قام بها ابن جني في السياقات المذكورة مقابلات غير مفيدة أو غير تمييزية، ذلك أن أصوات [.. ل] و[.. ن] و[.. ر] وقعت في الجوار أو في السياق الصوتي نفسه، حيث أمكن استبدال بعضها ببعض دون تغيير في المعنى العام (لها دلالة واحدة تجمعها)؛ وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن هذه الأصوات هي ألوفونات Allophones ليس لها أي قيمة وظيفية دلالية.

ذلك أن الأصوات (الصواتم) الثلاث - وهي من اللسان نفسه - قد ظهرت في السياق الصوتي نفسه حيث أمكن إحلال أحدهما مكان الآخر دون أن ينتج عن ذلك تغيير في المعنى المركزي للكلمة. فهي بذلك (الصواتم الثلاث) "بدائل اختيارية لصوتم واحد" (المجدوب، 1998م، ص88)، يجمع بينها رابط صوتي (الجرس) ليشكل بذلك قاسما مشتركا بين الألفاظ وهو ما يؤدي إلى الإقرار بأن "حروف المخرج الواحد ما هي إلا تشكيلات لحرف واحد... وهذا يعني أن الألفاظ التي توحدت مخارج حروفها يمكن أن تكون صورا صوتية متعددة لأصل واحد، ولذا فمن الطبيعي أن تشترك في المعنى العام لها" (هادف، 2009م، ص113).

وإذا أخذنا مثالا آخر للإيضاح أكثر، كقولك: "جاع يجوع، وشاء يشاء، والجائع مريد للطعام لا محالة، ولهذا يقول المدعو إلى الطعام إذا لم يجب: لا أريد، ولست أشتهي، ونحو ذلك، والإرادة هي المشيئة" (ابن جني، 1952م، ص151). فالخيط الدلالي الرابط بين الكلمتين واحد، أما من ناحية الشكل الصوتي فإنهما متقاربان كون كل حرفين يندرجان ضمن حيز صوتي واحد، بمعنى أنهما متجانسين.

لكن الذي نقر به أن ابن جني يبحث عن المعنى العام المطلق الذي يجمع ويربط الكلمتين بناء على النطق الصوتي (التمثيل الصوتي لهما)، دون أن يراعي التبادل الصوتي (الفونولوجي) للصواتم الذي يؤدي إلى تغير في المعنى؛ ففي هذه الحالة قد ظهر الصوتان في الموضع الصوتي نفسه أو الجوار الصوتي ونتج عن تعويض أحدهما بالآخر تغيير في دلالة الكلمات، فالصوتان إذن إنجازان لصوتمين مختلفين (المجدوب، 1998م، ص88).

وقد يحدث أن يتلفظ المتكلم بكلمة مثل (الجنة)أو (اجتماع) فينطق بالجيم في كلتا الحالين معطشة شديدة، وذلك بحبس النفس بشكل تام ثم تفجيره وإطلاقه لينتشر الهواء (أو ليجري الصوت) حتى يلامس اللسان والحنك، فيسمع ذلك الاحتكاك شبيها بجرس الشين (بونيف، 2019م، ص39)، فيظن السامع أن نطق الكلمتين كان بالشين (أي الشنة) و(اشتماع).

لكن التجسيد النطقي للكلمة الأولى (الجنة /الشنة) غير سياقي (بمعنى أن حاصل نطقه شينا غير متعلق بما قبله أو بما سبقه، أو بما تلاه من فونيمات (وحدات صوتية))؛ أي أنه فاريفون (variphone) والمقصود به "التنوع النطقي للفونيم، وذلك بحسب البيئة الاجتماعية أو النفسية، والإقليمية التي يتفاعل معها المتكلم في لحظة ممارسته للاتصال اللغوي" (النوري، 2017م، ص29)، ومن بين تلك العوامل طريقة النطق الشخصية أو الفردية للأصوات.

أما بالنسبة لكلمة (اجتماع /اشتماع) فإن الصوتم (فونيم الجيم فيها الذي تحول عند نطقه إلى شين) فهو عبارة عن ألوفون (Allophone)، أي أنه تنوع صوتي سياقي لفونيم واحد، ذلك أن فونيم "الجيم" لازمه ملمح الجهر، ولم يفتأ أن تأثر في السياق الصوتي بالتاء المهموسة فأبدل شينا التي تشارك التاء في صفة الهمس، لأن الناطق تعتريه صعوبة في الانتقال من الجيم المجهورة الشديدة إلى التاء المهموسة الرخوة (أي التقاء صفتين متعارضتين) أثناء عملية التواصل اللغوي فلجأ المتكلم إلى التنويع الصوتي السياقي من خلال "التهميس voicelessness بسبب السياق النطقي الذي ورد فيه، فينطق كأنه صوت شين" (النوري، 2017م، ص25)، وذلك طلبا للخفة وللعدول عن الثقل؛ وللإشارة فهذا التنوع الصوتي السياقي لا يؤدي دورا وظيفيا في التعريف بين المعاني.

وذلك راجع إلى تنوع الأداء الصوتي في لهجات اللسان الواحد.

وبالعودة إلى رسالة أسباب حدوث الحروف لابن سينا (ت428هـ) نلفيه يحدد لنا بدقة متناهية مكان صدور حرفي الجيم والشين بقوله: "وأما الجيم فتحدث من حبس بطرف اللسان تام، وبتقريب للجزء المقدم من اللسان من سطح الحنك المختلف الأجزاء في النتو والانخفاض، مع سعة في ذات اليمين واليسار وإعداد رطوبة حتى إذا أطلق نفذ الهواء في ذلك المضيق نفوذا يصفر لضيق المسلك، إلا أنه يتشذب لاستعراضه، ويتم صفيره خلل الأسنان، وينقص من صفيره ويرده إلى الفرقعة الرطوبة المندفعة فيما بين ذلك متفقعة ثم تتفقأ إلا أنها لا يمتد بها التفقع إلى بعيد ولا يتسع، بل تفقؤها في المكان الذي يطلق فيه الحبس.

وأما الشين فهي حادثة حيث يحدث الجيم بعينه ولكن بلا حبس البتتة، فكأن الشين جيم لم تحبس وكأن الجيم شين ابتدأت بحبس ثم أطلقت" (ابن سينا، دت، ص75- 76).

5. التكامل المعرفي بين المستوى الفونولوجي والمستوى الموفولوجي والمستوى الدلالي:

إن المُثل الصرفية واحدة من أبرز العناصر اللغوية التي ترد "تالية وحدة الفونيم الصوتية في البناء الهرمي Hierarchy التسلسلي التصاعدي للغة" (النوري، 2017م، ص26). والتي تسهم في توليد معان جديدة ثانوية للألفاظ المصاغة على وزنها، ولم يفت ابن جني الإشارة إليها تحت باب أسماه "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، فذكر أن الألفاظ التي جاءت على صيغة [الفَعَلاَن] تكون "للاضطراب والحركة؛ نحو النقزان، والغليان، والغثيان. فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال" (ابن جني، 1952م، ص152).

فالمثال (الصيغة) جاءت متتالية الحركات، والأبنية (الألفاظ) التي نسجت على منوالها كانت كذلك متتالية الحركات شكلا وتحيل إلى الحركة مضمونا. ومن ذلك أيضا أن ما يأتي من المصادر والصفات

على منوال (الفَعَلَى) يكون للسرعة؛ مثل البَشَكَى، والجَمَزَى، والوَلَقَى، فكلها دالة على الحركة والسرعة لأن حركات الأبنية اللغوية ضارعت حركات الصيغة الصرفية.

كما جعلوا صيغة (استفعل) للطلب في أغلب الأمر، فجاءت الزوائد (الهمزة والسين والتاء) سابقة الأصول (الفاء، والعين، واللام)، فكما أن الطلب للفعل والتماسه يكون متقدما وسابقا عن وقوع وحدوث الإجابة إليه، ولهذا وجب أن يتبع فعل الإجابة فعل الطلب، وتبعًا لذلك جاءت حروف الأصل تالية حروف الزيادة التي وضعت للالتماس والمسألة (ابن جني، 1952م، ص154).

مثال ذلك: استخرج، واستقام، واستقدم...الخ فكل هذه البنى اللغوية محتواة على شقين من الوحدات الدالة في المستوى الأول من التقطيع أو التمفصُل المزدوج:

است/خرج، است/قام، است/قدم

حيث تحتوي كل كلمة على "وحدة فونولوجية مركبة" تؤدي دورا تمييزيا بين المعاني، فإذا أردنا مثلا مقابلة "استخرج" و"خرج" نجد أن الفارق في المعنى بين الكلمتين (الفعلين) يكمن في الوحدة الفونولوجية المميزة (است) في (استخرج) في مقابل العلامة العدمية [Ø] (Zéro morphème) في (خرج) (المجدوب، 1998م، ص87).

6. الوحدات الدنيا الدالة عند ابن جني:

ذهب ابن جني إلى اعتبار أن بعض الأبنية الصرفية في اللغة العربية قد جيء بها لتأدية معانٍ أخرى، ومن هذه الصيغ: فَاعَلَ، وفَعلَ، وأَفْعَلَ (ابن جني، 1952م، ص223) نحو: ضَارَبَ، وقَطعَ، وأَدْخَلَ.

- ضَارَبَ ويفيد ثلاثة أمور هي (ابن جني، 1952م، ص101):

* دلالة لفظه على الحدث(الضرب).

* دلالة بنائه على الزمن الماضي.

* دلالة الفعل على اثنين؛ بمعنى وقوع الحدث من الطرفين مثل: "ضَارَبَ زيدٌ عمرًا، وشَاتَمَ جعفرٌ بشرًا" (ابن جني، 1952م، ص223). فالألف في البناءين هي "الوحدة الدنيا الدالة على «المشاركة»" (المجدوب، 1998م، ص341) يحملها اللفظ الدال على الحدث إلى جانب الصيغة الدالة على المضي، والتي خصصت الحدث لشخصين.

- قَطعَ ويفيد ثلاثة أشياء أيضا هي (ابن جني، 1952م، ص101):

*دلالة لفظه (ق ط ع) على الحدث.

* دلالة وزنه على الزمن الماضي

* دلالة الوحدة الدنيا "التضعيف" الدالة على تكثير حدث (القطع)، مثل: "غَلقَ الأبواب وقَطعَ الجِبال" (ابن جني، 1952م، ص223)، فتكرير العين في المثالين يدل على تكرير الحدث؛ كما جعلوا تقطيع المثال نحو: صرصر وحقحق دالا على تقطيع المعنى المحدث به، وهو الفعل (كحركة) (ابن جني، 1952م، ص155).

- أَدْخَلَ وتفيد ثلاثة أمور كذلك هي:

* دلالة لفظه (د خ ل) على الحدث.
* دلالة بنائه على الزمن الماضي.
* دلالة الوحدة الدنيا (الهمزة) الدالة على "النقل وجعل الفاعل مفعولا" (ابن جني، 1952م، ص223)، وتعدية الفعل.

وقد ذكر ابن جني أن "هذه الزوائد في هذه المُثُلِ إنما جيء بها للمعاني" (ابن جني، 1952م، ص223) المصاغة في هيئات تعرض للبناء (اللفظ)، فتخصصُه من ناحية الدلالة على الحدث وهو الغرض من إيراد هذه المعاني.

7. الوحدة الصرفية وأبعادها الدلالية عند ابن جني رؤية جديدة:

كان مفهوم الكلمة إطار بحث في التراث النحوي العربي منذ الخليل وسيبويه ومن تلاهما حيث تم اعتمادها كمقياس "لتفكيك الكلام وتصنيفه" (المهيري، 1984م، ص33). ولئن كان تحديد ماهية الكلمة غير مرهون بعدد حروفها ولا ببنائها في هيئة كل مستقلا نطقا أو رسما "لم يبق إلا مقياس واحد ليُعتَمَد في رسم حدودها وهو مقياس الإفادة" (المهيري، 1984م، ص34)، أو الدلالة على معنى معين (حدث أو زمن أو فاعل).

وعلى غرار سائر النحاة السابقين "كانت لابن جني فرصة ثانية لوضع مفهوم الكلمة على بساط البحث عند ما تناول دلالات اللفظ الثلاث اللفظية والصناعية والمعنوية وبين كيف تُستفاد هذه الدلالات من الأفعال"

(المهيري، 1984م، ص34- 35)، لأن الكلمة عنده ليست على تلك البساطة الماثلة فيها وإنما هي على قدر من التركيب؛ ولذلك أحاطها بمفهوم آخر متبعاً في ذلك منهجا مغايرا قوامه التحليل الدلالي لها الرابط بين الدلالة والمستويات الصوتي والصرفي والنحوي، فنتج عنه ثلاثة أنواع من الدلالة مُتخِذًا في ترتيبها معياري القوة والضعف "فأقواهن الدلالة اللفظية، ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية" (ابن جني، 1952م، ص98)، وهي دلالات شاخصة في كل فعل من الأفعال، وقد اختار الفعل (قام) لتوضيح ما سلف ذكره بقوله: «ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله» (ابن جني، 1952م، ص98)، حيث يدل بلفظه على المصدر الذي يفيد حدث القيام، وهي إشارة منه إلى أن الدلالة اللفظية لهذا الفعل هي "المادة المعجمية أو حروفه الأصول المرتبة" (المجدوب، 1998م، ص341). أما صورته أو شكله المطابق للمثال (فَعَلَ) فيدل على الزمن الماضي أي إن "الزمن هو مدلول وزنه الطارئ على حروفه" (المهيري، 1984، ص40)، ويُمثل عنده الدلالة الصناعية. وبخصوص الدلالة المعنوية فهي استفادة فاعله من معناه.

ويقدم صاحب (الخصائص) تصورا يعكس العلاقة المتكاملة والمتبادلة بين الدلالتين اللفظية والصناعية لإيضاح مفهوم الفعل وبين الدلالة المعنوية المحيلة على الفاعل وتضافر هذه الدلائل في تشكيل علاقة إسنادية. ويمكن تمثيله على النحو الآتي:

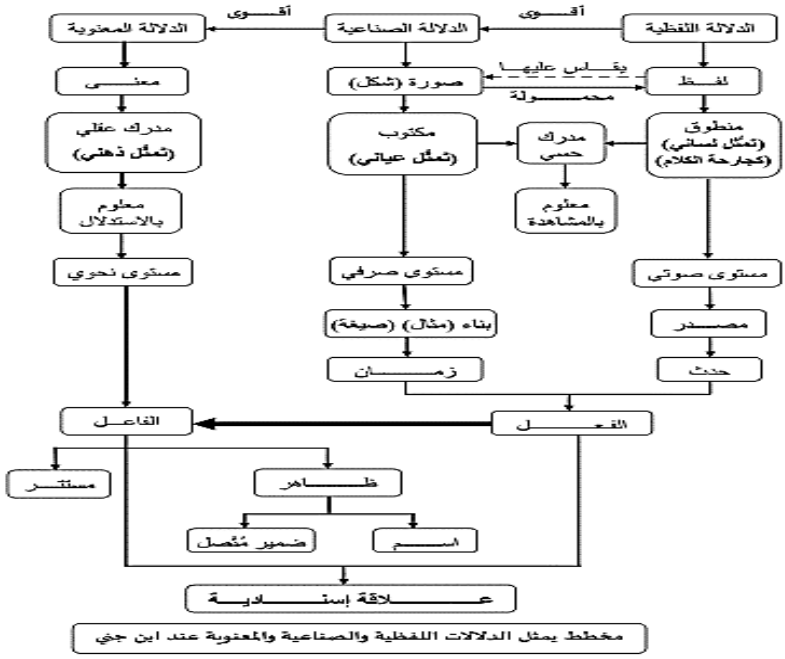

مخطط يمثل الدلالات اللفظية والصناعية والمعنوية عند ابن جني

يوضح لنا المخطط ثلاث أدلة تُمثل في حقيقة الأمر ثلاثة مستويات تشريحية هي: المستوى الصوتي والصرفي والنحوي اعتمدها ابن جني في الكشف عن الوحدات الكلامية ومنها الفعل. ثم يأتي معللا سبب قوة الدلالة الصناعية من المعنوية من جانب أنها وإنْ لم تكن صورة صوتية (ملفوظة) فهي هيئة أو شكلا متضمنا وصورة مطابقة للمنطوق به؛ حيث تُعتَمد مثالا (بناء) يقاس عليه اللفظ ويُصاغ على منواله، وبالتالي يَثْبُت عليه.

وكون البناء واردا على ما ذُكر لحق بحكم اللفظ وجرى مجراه (ابن جني، 1952م، ص98)؛ أي طابقه في عدد الحروف والحركات والسكنات، ويعبر الأستراباذي عن هذا التلاحم بين اللفظ والبناء (الدلالتين اللفظية والصناعية) "بأن الفعل الماضي مثلا يدل على معنيين هما: الحدث مدلول حروفه المترتبة والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي، مدلول وزنه الطارئ على حروفه والوزن جزء اللفظ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعًا معينا" (الأستراباذي، 1996م، ص26).

ويشير عبد الرحمن أيوب إلى أن المادة والوزن من المفاهيم التي تختص بها العربية واللغات السامية، إذ يمنحهما أهمية بالغة تتجاوز جعلهما "مجرد طريقة منهجية لتفسير بناء الكلمة في العربية ولكنهما اعتباران ينبني عليهما السلوك الصوتي في تركيب الكلمة" (أيوب، دت، ص18).

ويُوقع ابن جني الدلالتين في نطاق "المعرفة من المعلوم بالمشاهدة ومما هو داخل في حيز الضروريات" (المجدوب، 1998م، ص344)، لأن اللفظ عند صدوره في شكل صورة صوتية يكون مسموعا وصوغه

على مثال ما معتدا به ثم قياسه عليه في صورة صوتية كتابية قياسية يكون ملحوظا. كل ذلك مما يمكن التعرف عليه في دائرة المحسوسات، كونه "أظهر للحاسة، وأبدى للمشاهدة" (ابن جني، 1952م، ص200)؛ ولذلك يقابل بين هاتين الدلالتين من زاوية وبين الدلالة المعنوية من زاوية أخرى، والتي يُلحقها "بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات"(أي حاصلة من غير نظر ولا اكتساب، السيوطي، 2006م، ص43) (ابن جني، 1952م، ص98). مبرر ذلك أن فهم المعنى المنفصل عن اللفظ وعن صورته متوقف على الإدراك العقلي، أي "مما لا يُرى ولا يُشاهد حسا وإنما يُعلَم تأملا واستدلالا" (ابن جني، 1952م، ص200).

وقد ارتكز ابن جني في شرح دلالة الفعل على الفاعل وحاجته إليه من جهة معنوية على توظيف واستخدام مصطلحات المناطقة (كالاستدلال) و(المعلوم بالمشاهدة)، ويدل ذلك على تأثير المنطق في دراسته للظواهر اللغوية؛ إذ يُعد نوعا من الفلسفة اللغوية. وهنا تعدى ابن جني "وصف المعطيات الملموسة إلى تعليلها والبحث عن أسس مبدئية لها" (المهيري، 1993، ص95)، ونستطيع أن نلمس ذلك من خلال نصه القائل فيه: «ألا تراك حين تسمع ضرب قد عرفت حدثه وزمانه ثم تنظر فيما بعد، فتقول: هذا فِعل، ولابد له من فاعل، فليت شعري من هو؟ وما هو؟ فتبحث حينئذ إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله، من موضع آخر لا من مسموع ضرب» (ابن جني، 1952م، ص98) مبينا بذلك أن الفعل (ضَرَبَ) يدل بلفظه على حدث (الضرب) وببنائه على الزمن الماضي.

وبعقد موازنة بينه وبين سيبويه نجد أن ما عرض له ابن جني من نوعي الدلالة قد تُنُوولت من لدن سيبويه ضمنيا في حده للفعل؛ فهو عنده ما اشتُق من المصدر وهي ما تسمى بالدلالة اللفظية عند ابن جني، أما كونه أبنية صيغت لأزمنة ثلاثة فيوافق ما أسماه بالدلالة الصناعية.

وفي قراءة أخرى للشيخ أبي فِهر موضحا فيها أن مراد سيبويه من حده للفعل هو "بيان الأزمنة التي تقترن بهذه الأمثلة كيف هي في لسان العرب" (أبو فهر، دت، ص12) وهي واقعة في نطاق ثلاثة أزمنة (أبو فهر، دت، ص12- 13): الأول منها الدال على فِعْل وقع قبل زمن الإخبار به وهو الماضي، والثاني هو الزمن المبهم المطلق المعلق الكائن في الأمر والنهي، كقولك: (اخْرُجْ، ولا تَخْرُجْ) لأنه لا يدل على حاضر ولا على مستقبل؛ بمعنى أنه لم يقع بعد ولكنه موجود عند تنفيذ الخروج أو امتناعه من لدن المأمور به، وذلك بتعبير سيبويه (ما يكون ولم يقع). وفيما يتعلق بالزمن الثالث فهو الإخبار عن حدث موجود قبل انقطاعه، أي تزامن لحظة التلفظ بالحدث أثناء وقوعه.

لقد توصل صاحب هذه القراءة إلى استخلاص زمن آخر للفعل هو الزمن المبهم المطلق المعلق الواقع في بنائي الأمر والنهي، والذي أغفله سائر علماء النحو بعد سيبويه. وما يعضُد هذا الطرح في شقه الأول ما ذهب إليه ابن جني حينما تحدث عن صيغ بعض الأفعال مما عده العرب شاذا من قَبِيل "فَعِلَ يَفْعُلُ؛ نحو نَعِمَ يَنْعُمُ، ودِمْتَ تَدُومُ، ومت تَمُوتُ (...) وفَعَلَ يَفْعَلُ؛ نحو رَكَنَ يَرْكَنُ، وقَنَطَ يَقْنَطُ" (ابن جني، 1952م، ص375) مرده وسببه تداخل وتركب اللغات، ولذلك "دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ الغرض في صيْغ هذه المُثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجُعل لكل زمان مثالٌ مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان"

(ابن جني، 1952م، ص375). ويرد قول عبد القاهر الجرجاني "أن الفعل يدل على الزمان، ولأجل اختلافه صِيغ أمثلتُه" (الجرجاني، 1982، ص172) تكريسا لما ذهب إليه ابن جني.

وقد جاء في هذه النصوص ما يجزم بصدق ما أقره المحدثون بشأن النحاة القدامى في تقسيم الفعل وفقا لأقسام الزمان الفلسفي الثلاثة، وربطهم بين الصيغة والزمن ربطا خالصا من غير مراعاة شرط ورودها في السياق.

8. الدلالتين اللفظية والصناعية في مقابل الدلالة المعنوية:

سبق أن رأينا أن ابن جني يُلحق بناء الفعل الدال على زمنه بمادة اشتقاقه الدالة على الحدث، ويجمع بينهما مشكلا قسما واحدا وهو الفعل ويجعله مقابلا للدلالة المعنوية المتعلقة بالفاعل، وهذه المفاضلة التي يعقدها ابن جني بين الدلالتين يراها عز الدين المجدوب تقارب "وتتماشى مع المفاضلة التي يمكن أن يقيمها اللساني بين شكل المضمون ومادة المضمون" (المجدوب، 1998م، ص344).

ويفسر ابن جني افتقار الفعل (ضَرَبَ) إلى محدث له أي فاعلا - انطلاقا من استحالة وجود فعل دون فاعل- يستفاد من جهة عقلية وليس من لفظ ضَرَبَ أو بنائه، ويؤكد ذلك بقوله: «أنه يصلح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجملا غير مفصل» (ابن جني، 1952م، ص98- 99) فتقول مثلا: ضرب زيد وجعفر وعمرو...، ويرمي من قوله هذا إلى أن الفاعل الذي يدل عليه ضَرَبَ يكون مذكرا لخلوه من الوحدات الدنيا الدالة على التأنيث، وهذا جزء من الدلالة متأت من صيغة (بناء) الفعل؛ بالإضافة إلى إقراره بإجمال الفعل دون تفصيله وتفصيل الفاعلين له.

فلو كان الفاعل يصدر من الحدث أو من الزمن لوجب في كل مرة أن نذكر الفعل ولا نجمله، وبما أننا نستفيده من المعنى فقد صح إجماله. فلو أردنا أن نأتي على ذكر طائفة من الفاعلين للفعل الواحد لصح ذلك، "فقولك: ضرب زيد، وضرب عمرو، وضرب جعفر، ونحو ذلك شرع سواء، وليس لضرب بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوص ليس له بصاحبه كما يُخص بالضرب دون غيره من الأحداث، وبالماضي دون غيره من الأبنية" (ابن جني، 1952م، ص99).

فكل واحد من هذه الأفعال يدل على حدث من جهة اللفظ وعلى الزمن الماضي من جهة البناء فلا يوجد ما يميز (ضرب) في كل مثال عن الآخر، وبتعبير المحدثين لا توجد قيما خلافية بين ضرب في المثال الأول ونظيرتها في المثال الثاني والثالث.

بمعنى أن هذه القيم الخلافية أو المقابلات في (ضَرَبَ) تقوم بين حدثه وباقي الأحداث من جانب الدلالة اللفظية وبين زمنه وباقي الأزمنة من جانب الدلالة الصناعية.

ويؤكد على هذا حين يضيف إليه قائلا: «ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ ضرب لا معناه للزمك إذا قلت: قام أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك» (ابن جني، 1952م، ص99)، وقد توصل إلى أن دلالة المثال على الفاعل كانت من طريق معناه لا من طريق لفظه.

مشيرا في السياق ذاته إلى أن المصدر مثل: "الضرب والقتل: نفس اللفظ يفيد الحدث فيهما، ونفس الصيغة تفيد صلاحهما للأزمنة الثلاثة" (ابن جني، 1952م، ص101)؛ فتقول ضرب ويضرب واضرب

(ضربا)، وقتل، ويقتل، واقتل (قتلا)، "ذلك أن أمثلة الفعل وإن اختلفت في أزمنتها وصيغها فإنها تجري مجرى المثال الواحد، لقيام بعضها مقام بعض، واشتراكها في اللفظ" (ابن جني، 1952م، ص38- 39).

هكذا يكون الفعل حاصل الدلالتين اللفظية والصناعية، أما فاعله فناتج عن الدلالة المعنوية، ويستند السيوطي في مقابلة هاتين الدلالتين إلى ما قدمه الأصوليون من مفاهيم فيقول: "دلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمن، والدلالة المعنوية هي المسماة دلالة اللزوم" (السيوطي، 2006م، ص45) ويعلق محمود سليمان ياقوت على هذا الرأي بقوله: «الفعل دل على ما تضمنه معناه المركب من الحدث والزمان، وهو الزمان بهيئته، والحدث بمادته، ودلالته على مجموعهما مطابقة؛ لأن مجموعها تمام ما وُضع له لفظ الفعل، أما الثانية فتشير إلى دلالة اللفظ على لازم الموضوع له وهو الحدث الواقع في زمان، مع وجود فاعله» (السيوطي، 2006م، ص45).

وكما ربط القدماء بين الصيغة الصرفية والمعنى الزمني الذي تدل عليه وتختص به تابع ابن جني أسلافه في ذلك؛ لأن النماذج و"الأمثلة التي يسوقها ابن جني هي أمثلة لكلمات معزولة عن سياقها وليست جملا أو تراكيب نحوية. ولذلك فالمفاضلة التي يقيمها بين الدلالة اللفظية والصناعية ثم الدلالة المعنوية أو المقابلة بينها هي مقابلة بين أنواع الدلالات التي يمكن أن تستفاد من تحليل فعل غير مقحم في سياق نحوي" (المجدوب، 1998م، ص344). محاولا استنطاق الصيغة الفعلية في جانبها الزمني باعتبارها مفردة بعيدة عن التركيب، وقد اتضح هذا من خلال معالجته للفعل واستقصاء دلالته على الزمن من جهة صيغته وحدها، التي تُعد مبحثا صرفيا.

وبالتالي لا يعدو أن يكون إلا زمنا صرفيا مستفادا من خارج السياق الذي يفتح المجال للصيغة في تعبيرها عن الزمن. وهو الأمر الذي استدركه المحدثون على القدامى وجعلهم يقررون أن "النحاة لو كانوا قسموا الأفعال بحسب مالها من صيغ وأبنية ثم شرعوا بملاحظة دلالتها على الزمن من خلال السياق، لكان أجدى على العربية ولكان وصفا لما هو كائن ولا توجها لما ينبغي أن يكون عقلا ومنطقا" (توامة، 1994م، ص9)، لذلك لم تُمنح قضية الدلالة الزمنية نصيبها من الدراسة، لأن معالجتهم الزمن في الفعل ارتبطت بالمبنى من غير الوقوف على هذه الصيغ وملاحظة كيفية انصرافها إلى حدود أخرى تفصح عن الخصوصيات الزمنية.

9. الظواهر التطريزية عند ابن جني (النبر والتنغيم أنموذجا):

إن ما يدفعنا إلى استكشاف مقومات وحدود التفكير اللغوي عند العرب خاصة فيما يتعلق بالنبر والنغم (التنغيم) باعتبارها ظواهر صوتية فوق مقطعية هو الإلحاح الشديد لفكرة باتت تراود وتوقظ الذهن ألا وهي الرغبة في الكشف عن حدود التكامل المعرفي بين العلوم اللسانية، كون خطية وامتداد الحدث اللساني تتشكل من سلسلة مزدوجة من الفونيمات المقطعية باعتبارها الوحدات الأساس التي تكون السلسلة الكلامية مدعومة بوحدات أخرى فونولوجية فوق مقطعية تمتد على امتداد السلسة الصوتية وتمثلها ظاهرة النبر، والتنغيم والوقف...الخ؛ وهذه كلها "تراكمات إضافية

لها تأثير واضح في الحجم الكمي والتكثيف النوعي لعملية إنجاز الحدث اللساني" (المسدي، 1886م، ص264).

ولا تخلو مؤلفات اللغويين العرب القدامى من توظيفه هذه الظواهر الفونولوجية التطريزية والإشارة إليها مفهوما أو مصطلحا، وهو ما ذهب إليه عبد السلام المسدي في تأييده هذا الرأي –ورود النبر والتنغيم في مصنفاتهم- قائلا: "أما الذي كان إحساسه بقضية النبرة على جانب وافر من الوضوح يقارب التبلور فهو الشيخ الرئيس ابن سينا" (المسدي، 1886م، ص265)، مشيرا إلى أنه بين أن السلسلة الكلامية مزدوجة التركيب من الحروف ومما يقترن به إلى جانبها من هيئة ونغمة ونبرة (المسدي، 1886م، ص265).

وفي إشارة ذكية من الرئيس ابن سينا عند تفسيره علل حدوث الحروف ذهب إلى أن "نفس التموج فإنه يفعل الصوت، وأما حال المتموج في نفسه من اتصال أجزائه وتملسها أو تشظيها وتشذيها فيفعل الحدة والثقل، فأما الحدة فيفعلها الأولان، أما الثقل فيفعله الثانيان" (ابن سينا، دت، ص59). حيث أن حال التموج المتعلقة "بتنبير الأجزاء وصبغ أجراسها بالنغم المخصوص" (المسدي، 1886م، ص265).

ولقد أدرك ابن جني بنظره الثاقب وحسه المرهف هذه الظاهرة الفونولوجية؛ ويتجلى ذلك من خلال رؤيته لأبيات شعرية وكيف كان النبر دليلا على ما تحمله من معنى؛ يقول الشاعر:

وحديثها كالغيث يسمعه	راعي سنين تتابعت جدبا!
فأصاخ يرجو أن يكون حيا	ويقول من فرح: هيا ربا!

فحسب ابن جني فالأبيات دلت على "حنين السحاب وسجره، وهذا لا يكون عن نبرة واحدة، ولا رزمة مختلسة، إنما يكون مع البدء فيه والرجع، وتثني الحنين على صفحات السمع" (ابن جني، 1952م، ص29).

وقد فسر كلام ابن جني الدكتور أحمد البايبي "أن مراده بالنبرة الواحدة الكلمة المنبورة، والرزمة المختلسة مجموعة من الكلمات ذات الأصوات المختلسة" (البايبي، 2013م، ص108).

أما التنغيم وهو أحد أبرز القضايا الصوتية، بالنظر إلى ما يضيفه من دلالة للبنية اللغوية. وقد عرف المحدثون هذه الظاهرة الفونولوجية فوق التركيبية بأنها "ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام" (تمام، 1974م، ص164)، هذا التنوع مرتبط بانفعالات المتكلم ولذلك يحدد بأنه " تغييرات تنتاب صوت المتكلم من صعود وهبوط لبيان مشاعر الفرح، والغضب، والإثبات، والتهكم، والاستهزاء، والاستغراب" (تمام، 1974م، ص164).

كل تلك التغييرات النطقية التي تصاحب المنطوق (التركيب اللغوي) من شأنها أن تسهم في إضفاء معان جديدة حالية بحسب السياق الاجتماعي. ويسوق لنا في هذا الصدد الدكتور تمام حسان مثالا يبين فيه وظيفة وقيمة التنغيم الدلالية، نحو: "قولوا له يسكت!" فعند إرادة تحليل هذا التركيب والكشف عن دلالته يتطلب الأمر معرفة نوع التنغيم، "فقد يقال هذا المنطوق بصوت خافت في

مناسبة اجتماعية معينة هي الخوف من أن يستدل أحد بكلام هذا المتكلم الذي يطلب سكوته على مكان هذه الجماعة؛ وإذا قيلت بصوت ساخر فقد تكون المناسبة هي المفاخرة بين المتكلم الأول والثاني وهلم جرا" (تمام، 2000م، ص122- 123).

ولا نعدم وجود شيء من تناول القضية عند ابن جني فيما حكاه عن سيبويه "من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لم دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك" (ابن جني، 1952م، ص370- 371).

أي أن تمديد الياء في (سير) ومطلها حل محل الصفة، فلم يحتج بذلك إلى ذكرها، كون المنطوق قد صاحبه مد أثناء أدائه.

ويواصل ابن جني توضيحه للظاهرة انطلاقا من مقام المدح والثناء على شخص ما، "فتقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها (وعليها) أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك" (ابن جني، 1952م، ص371).

ولا يقف صاحب الخصائص عند هذا الحد بل تجاوز ذلك إلى ملمح تطريزي آخر –مهم– يتداخل مع ملمح التنغيم وهو التفخيم، كقولك: "سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانا سمحا أو جوادا أو نحو ذلك" (ابن جني، 1952م، ص371).

بالإضافة إلى ملمح التفخيم نجد أن ابن جني يتفطن إلى ملامح أخرى غير لسانية أو كما يصطلح عليها في الدرس اللساني الحديث ملامح خارج –لسانية Extra linguistic features مصاحبة للمنطوق، تغني عن ذكر الملفوظ تدل عليه دلالة سياقية حالية، فيقول: "إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانا! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: إنسانا لئيما أو لحزا أو مبخلا أو نحو ذلك" (ابن جني، 1952م، ص371).

ومن خلال النصوص التي ساقها ابن جني وهي نصوص تطبيقية غير تنظيرية تجعلنا نستشف "بسهولة عما أومأ إليه في كلامه عن فكرة النبر السياقي الذي أوجزه في كلمات، وإن لم يصرح به، فاستطاع بهذا أن يجمع بين النبر والدلالة الذي اصطلح عليه بالنبر النغمي في أحسن صورة قدمت للدرس الدلالي" (ولد حسين، 2014م، ص190).

خاتمة:

خلاصة القول أن ابن جني استطاع أن يتمثل فكرة التكامل المعرفي في معالجته القضايا الصوتية الصرفية الدلالية، وذلك من خلال طرقه القضية وتحليلها ضمن إطارها المعرفي الكلي المتكامل دون عزلها عن البنية الهرمية للغة، وقد بينا ذلك من خلال ما جاء في هذه الورقة البحثية المتواضعة.

أضف إلى ذلك أننا حاولنا استنطاق نصوص ابن جني اللغوية، فوجدناه يذهب بعيدا في تحليله القضية اللغوية، حيث لا يصرح مباشرة بمقصوده، وكان في مناسبات كثيرة من الكتاب –وذلك

منهجه– يخضع الظاهرة اللغوية للتطبيق دون أن ينظر لها فيترك مساحة للقارئ الباحث لإعمال فكره واستنتاج القاعدة.

قائمة المصادر والمراجع

- الأستراباذي، رضي الدين. (1996م). شرح الكافية. تح: يوسف حسن عمر. ط2. منشورات جامعة قاريونس. بنغازي. ليبيا.
- أيوب، عبد الرحمن. (دت). "المفهومات الأساسية للتحليل اللغوي عند العرب". مجلة اللسان العربي. مج16. ج1. مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي. الرباط. المملكة المغربية.
- البابيي، أحمد. (2013م). "الملامح التطريزية في الدراسات النحوية والصرفية القديمة ونظرية تكامل العلوم". مجلة آفاق الثقافة والتراث. ع81. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. الإمارات.
- بونيف، أحمد. (2019م). "التعليل الصوتي عند ابن جني قراءة في كتابي "الخصائص" و "سر صناعة الإعراب"، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس. سيدي بلعباس. الجزائر.
- تمام، حسان. (2000م). اللغة العربية بين المعيارية والوصفية. ط4. عالم الكتب. القاهرة. مصر.
- تمام، حسان. (1974م). مناهج البحث في اللغة. ط2. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب.
- توامة، عبد الجبار. (1994م). زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، دراسات في النحو العربي. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1982م). كتاب المقتصد في شرح الإيضاح. تح: كاظم بحر المرجان. مج1. دار الرشيد للنشر. الجمهورية العراقية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952م). الخصائص. تح: محمد علي النجار. ط2. ج1. دار الكتب المصرية. مصر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952م). الخصائص. تح: محمد علي النجار. ط2. ج2. دار الكتب المصرية. مصر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1952م). الخصائص. تح: محمد علي النجار. ط2. ج3. دار الكتب المصرية. مصر.
- دبة، الطيب. (2001م). مبادئ اللسانيات البنيوية "دراسة تحليلية إبستيمولوجية". دار القصبة للنشر. الجزائر.
- الدرويش، محي الدين. (1999م). إعراب القرآن الكريم وبيانه. ط7. مج4. ج16. دار اليمامة للنشر والتوزيع. دمشق. سوريا.
- السعران، محمود. (دت). علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. دار النهضة للطباعة والنشر. بيروت. لبنان.

- ابن سينا، بن عبد الله. (دت). رسالة أسباب حدوث الحروف. تح: محمد حسان الطيان. ويحي مير علم. مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق. سوريا.
- أبو فهر، محمد محمود شاكر. (دت). رسالة في طريق إلى ثقافتنا. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر.
- قاسمي، عمار. (2018م). "التكامل المعرفي- مقاربة مفاهيمية". مجلة آفاق علمية. مج10. ع1. المركز الجامعي تمنراست. الجزائر.
- المجدوب، عزالدين. (1998م). المنوال النحوي العربي، قراءة لسانية جديدة. ط1. دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع. سوسة. الجمهورية التونسية.
- مزوز، دليلة. (2015م). "التكامل المعرفي بين علم الأصوات وعلم النحو". مجلة رفوف. ع8. مخبر المخطوطات الجزائرية في إفريقيا. جامعة أدرار. الجزائر.
- المسدي، عبد السلام. (1986م). التفكير اللساني في الحضارة العربية. ط2. الدار العربية للكتاب. الجمهورية التونسية.
- المهيري، عبد القادر. (1984م). "مفهوم «الكلمة» في النحو العربي". حوليات الجامعة التونسية. ع23. تونس.
- المهيري، عبد القادر. (1993م). نظرات في التراث اللغوي العربي. ط1. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان.
- النوري، محمد جواد. (2017م). لغة الجسد - علم الكينات- دراسة نظرية تطبيقية. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.
- هادف، بوزيد ساسي. (2009م). "الدلالة الصوتية عند ابن جني من خلال كتابه الخصائص". حوليات التراث. ع9. جامعة مستغانم. الجزائر.
- وان محمد عزام محمد أمين وآخرون. (2015م). "التكامل المعرفي في التراث العربي الإسلامي: دراسة تحليلية ونقدية". مجلة اللغة العربية للأبحاث التخصصية. مج2. ع1. المعهد العلمي للتدريب المتقدم والدراسات. ماليزيا.
- ولد حسين، فاطمة. (2014م). "الفونيم التطويحي وأثره في تحديد الدلالات اللغوية". مجلة الأثر. ع20. جامعة قاصدي مرباح. ورقلة.